



مشروع نجاعة الأداء

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

مشروع قانون
المالية

2019

فهرس

3	الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة.....
4	1. تقديم موجز الاستراتيجية.....
9	2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019.....
10	3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج.....
11	4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات.....
12	5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج.....
13	6. برمجة ميزانية لثلاث سنوات.....
15	ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية.....
16	الجزء الثاني : تقديم البرامج.....
17	برنامج 129 : إبداء الآراء وإنجاز التقارير.....
17	1. ملخص استراتيجية البرنامج و غاياتها العامة.....
17	2. مسؤول البرنامج.....
17	3. المتدخلين في القيادة.....
17	4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج.....
26	الجزء الثالث : محددات النفقات.....
27	1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان.....
27	أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية.....
29	ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان.....
30	2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية.....

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

أحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بموجب القانون التنظيمي رقم 60-09 كمؤسسة دستورية تضطلع بدور استشاري لدى كل من الحكومة ومجلسي البرلمان. و بتاريخ 31 يوليو 2014، صدر قانون تنظيمي جديد يحمل رقم 128-12 يضيف لاختصاصات المجلس الجوانب البيئية ويعزز من تركيبته، ليشكل إطارا مؤسسيا للتفكير المعمق في جميع القضايا التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي، وفضاءا ملائما للتشاور البناء حولها بين مختلف مكوناته من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وقوة اقتراحية في كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كل ذلك في أفق انبثاق نموذج مغربي لمجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي، يشكل بجودة آرائه الاستشارية هيئة دستورية للخبرة والدراية بشأن القضايا الكبرى للأمم، يعزز الصرح المؤسسي للمملكة و يقوي حكومتها التنموية. ومن أجل لعب تلك الأدوار على الوجه الأمثل يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال توظيف آليتي:

- الإحالة التي تصدر إما عن الحكومة أو مجلسي النواب والمستشارين، والتي يتم عبرها استشارة المجلس في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي وفق مقتضيات المادة 152 من الدستور، كما تخول نفس المادة للمجلس حق الإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.
- أو الإحالة الذاتية التي يتولى فيها المجلس المبادرة،
- الإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة وفي جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة بالجهوية المتقدمة؛
- تحليل الظرفية و تتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية وانعكاساتها؛
- تقديم اقتراحات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- تيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي؛

- إنجاز الدراسات والأبحاث في الميادين المرتبطة بممارسة صحاحياته.

المحاور الاستراتيجية لتدخلات المجلس

<p>الهدف الاستراتيجي الأول</p> <p>التموقع في المشهد المؤسسي الوطني كقوة اقتراحية وازنة وكفاعل ذو مصداقية لدى مخاطبيه الدستوريين</p>	<p>المحور الاستراتيجي الأول :</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني</p> <p>الدفع في اتجاه وضع سياسات عمومية فعالة وناجعة</p>	<p>المساهمة في بلورة سياسات عمومية تهتم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتقييمها</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الأول</p> <p>رصد نقط الضعف ونقط القوة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياسات العمومية</p>	<p>المحور الاستراتيجي الثاني :</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني</p> <p>إبراز العناصر التي من شأنها تقوية تنافسية الاقتصاد الوطني</p>	<p>تحليل الظرفية و تتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية وانعكاساتها</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثالث</p> <p>استشراف المستقبل من خلال توظيف اليقظة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتوجيه السياسات العمومية نحو تحقيق نمو مستدام، متكافئ و مدمج</p>	<p>المحور الاستراتيجي الثالث :</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الأول</p> <p>المساهمة في تحقيق سلم اجتماعي</p>	<p>تشجيع الحوار والتعاون بين الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني</p> <p>الدفع في اتجاه تحقيق نمو مستدام و مدمج</p>	<p>تشجيع الحوار والتعاون بين الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثالث</p> <p>العمل من أجل إرساء أسس مجتمع متكافئ متضامن و متماسك</p>	<p>المحور الاستراتيجي الرابع :</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الأول</p> <p>تعميم التطبيقات المعلوماتية على كل جوانب التدبير الإداري و إدارة البرامج والأنظمة المعلوماتية للمجلس</p>	<p>تحقيق حكمة ناجعة عبر تحديث مناهج ووسائل التدبير</p>
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني</p> <p>تعميم دلائل المساطر الإدارية على كافة أنشطة المجلس</p>	

الهدف الاستراتيجي الثالث

تعبئة الموارد البشرية وتطوير كفاءاتها المهنية لتحسين
جودة إنتاجات المجلس

الهدف الاستراتيجي الرابع

تعبئة الموارد المالية والمادية للمجلس وترشيد استعمالها
لتحقيق إدارة فعالة وناجعة

عناصر القوة في أعمال المجلس تتجسد في:

- تركيبة المجلس المتنوعة التي تتكون من خمس فئات تضم كلا من الخبراء الذين يعينهم جلاله الملك ؛ وممثلي والنقابات الأكثر تمثيلية ؛ والهيئات والجمعيات المهنية التي تمثل المقاولات والمشغلين العاملين في ميادين التجارة والخدمات والصناعة والفلاحة والصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء والأشغال العمومية والصناعة التقليدية ؛ والهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي، والذين يتوزع تعيينهم بين كل من رئيس الحكومة ورئيسي مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ فضلا عن الشخصيات المعينة بحكم القانون، تشكل مصدر غني لمحتويات الآراء والتقارير التي يصدرها المجلس ؛
- المنهجية التي يعتمدها المجلس من أجل بلورة آرائه وتقاريره والمرتكزة على الإنصات والنقاش والتقريب بين وجهات نظر مختلف الفرقاء والفاعلين. مما يمكن من الإحاطة والإلمام العميق بمختلف جوانب المواضيع الذي يدرسها تسمح بوضع توصيات تلامس جوهر الموضوع وتبرز آفاقا واسعة لتطويره.
- المقاربة المندمجة التي يعتمدها المجلس من أجل إعداد آرائه وتقاريره حيث تتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفق رؤية بعيدة المدى.

الإكراهات التي تعترض عمل المجلس:

تعترض المجلس في القيام بالمهام الدستورية المنوطة به مجموعة من الإكراهات-والتي تتمثل أساسا في:

- عدم إلزامية التوصيات الواردة في آرائه وتقاريره باعتبارها الاستشارية. غير أن المادة 9 من القانون التنظيمي للمجلس تنص على أن يقوم كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بإخبار المجلس بمآل الآراء التي أدلى بها هذا الأخير سواء في إطار الإحالة أو في نطاق الإحالة الذاتية؛
- عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة ومحددة المعالم بخصوص مشاريع الإحالة ذات المصدر الحكومي أو البرلماني. مما يجعل توقع نفقات إنجازها في ميزانيات المجلس السنوية أمرا صعبا، كما يؤثر على معدلات تنفيذ ميزانياته السنوية، علاوة على ذلك، فإن فجائية الإحالات التي ترد على المجلس خلال السنة تؤثر على خطة عمله السنوية وتنعكس بالضرورة على آجال إنجاز إحالاته الذاتية بفعل إيلاء الأولوية للإحالات التي يرتبط إنجازها بآجال محددة؛

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

• جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية لسنة 2018
الموظفون	69 071 000	66 618 000	-3,55
المعدات والنفقات المختلفة	41 000 000	41 000 000	-
الاستثمار	12 000 000	9 000 000	-25
المجموع	122 071 000	116 618 000	-4,47

• جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال
خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة		مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	
	مشروع قانون المالية لسنة 2019	مشروع قانون المالية لسنة 2019	تحويلات أو دفعات	مشروع قانون المالية لسنة 2019	تحويلات أو دفعات	مجموع مشروع قانون المالية لسنة 2019
الموظفون	66 618 000					
المعدات والنفقات المختلفة	41 000 000		-			
الاستثمار	9 000 000		-			
المجموع	116 618 000		-			116 618 000

■ إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

%	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية لسنة 2019)			الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	البرامج
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الموظفين		
مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية لسنة 2018					
-4,47	9 000 000	41 000 000	66 618 000	122 071 000	إبداء الآراء وإنجاز التقارير
-4,47	9 000 000	41 000 000	66 618 000	122 071 000	المجموع

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

نفقات الموظفين	البرامج
-	إبداء الآراء وإنجاز التقارير

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 129 : إبداء الآراء وإنجاز التقارير

• جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

المجموع	الميزانية العامة		
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
800 000	-	800 000	مساعدة للأعمال الإجتماعية
3 330 000	-	3 330 000	تشجيع آليات التشلور والشراكة
13 120 000	-	13 120 000	إنجاز الدراسات وإبداء الآراء ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمرتبطة بالتنمية الجهوية
7 500 000	1 500 000	6 000 000	تحسين قيادة المؤسسة
25 250 000	7 500 000	17 750 000	دعم المهام

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

• جدول 5: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

المجموع	الميزانية العامة		الجهات
	فصل الاستثمار	فصل المعدات والنفقات المختلفة	
50 000 000	9 000 000	41 000 000	المصالح المشتركة
50 000 000	9 000 000	41 000 000	المجموع

6. برمجة ميزانية ثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2019	قانون المالية للسنة 2018	
69 071 000	69 071 000	66 618 000	69 071 000	69 071 000	نفقات الموظفين
41 000 000	41 000 000	41 000 000	41 000 000	41 000 000	نفقات المعدات والنفقات المختلفة
12 000 000	12 000 000	9 000 000	6 000 000	12 000 000	نفقات الاستثمار
122 071 000	122 071 000	116 618 000	116 071 000	122 071 000	المجموع

• جدول 7 : البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2020	مشروع قانون المالية لسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2019	قانون المالية للسنة 2018	
					إبداء الآراء وإنجاز التقارير
122 071 000	122 071 000	116 618 000	116 071 000	122 071 000	الميزانية العامة
-	-	-	-	-	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-	-	-	-	-	الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

المؤشرات الفرعية	المؤشرات	الأهداف	البرامج
	مؤشر 1.1.129 : عدد الآراء والتقارير المصادق عليها من طرف الجمعية العامة		<p>129 :</p> <p>إبداء الآراء وإنجاز التقارير</p> <p>مسؤول البرنامج :</p> <p>الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.</p>
	مؤشر 2.1.129 : نسبة جلسات الإنصات المنظمة من أجل إدلاء المجلس بآرائه وإصدار تقاريره	هدف 1.129 : إنجاز دراسات وإبداء الآراء ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و المرتبطة بالتنمية الجهوية	
	مؤشر 3.1.129 : نسبة الآراء والتقارير المصوت عليها بالإجماع		
	مؤشر 1.2.129 : عدد التظاهرات التي نظمها المجلس		
	مؤشر 2.2.129 : نسبة الآراء والتقارير المرسلة للسلطات التشريعية والتنفيذية	هدف 2.129 : تشجيع آليات التشاور و الشراكة	
	مؤشر 3.2.129 : نسبة الهيئات التي تستفيد من عمليات نشر وتوزيع إنتاجات المجلس		
	مؤشر 1.3.129 : نسبة جاهزية الأنظمة المعلوماتية للمجلس		
	مؤشر 2.3.129 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية	هدف 3.129 : تحديث مناهج ووسائل التدبير الإداري و إدارة البرامج والأنظمة المعلوماتية للمجلس	
	مؤشر 3.3.129 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين		

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 129 : إبداء الآراء وإنجاز التقارير

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

في إطار المهام الموكولة للمجلس كمؤسسة دستورية استشارية لدى الجهازين التنفيذي والتشريعي والتي تم عرضها بالتفصيل أعلاه، يسعى المجلس :

أن تكون آراؤه وتقاريره والدراسات التي ينجزها ذات جودة عالية شكلا ومضمونا وتحمل قيمة مضافة وتمثل مساهمة نوعية في تناول مختلف الإشكاليات التي ينكب على تحليلها ودراستها والتي تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والجهوية المتقدمة؛

تقريب وجهات النظر بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين الممثلين داخله عبر حوار هادئ، رصين و منظم وباعتماد نهج تشاركي واسع يستوعب آراء وأفكار كافة الفئات المكونة للمجلس، وذلك من أجل المساهمة في بلورة الاختيارات التنموية الكبرى للبلاد التي من شأنها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تستفيد من ثمارها بشكل متكافئ كافة شرائح المجتمع.

2. مسؤول البرنامج

الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

3. المتدخلين في القيادة

مديرة الدعم والدراسات،

مدير الشؤون الإدارية والمالية،

مدير الأنظمة المعلوماتية والتواصل.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.129: إنجاز دراسات وإبداء الآراء ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي و المرتبطة بالتنمية الجهوية

المؤشر 1.1.129 : عدد الآراء والتقارير المصادق عليها من طرف الجمعية العامة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	7	7	7	7	7	7	2022

توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد الآراء والتقارير المصادق عليها من طرف الجمعية العامة حيث أن كل لجنة تعمل على إعداد رأي أو تقرير.

مصادر المعطيات

محاضر دورات الجموع العامة المنعقدة خلال السنة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

إنتاج التقارير و الآراء المتوقعة في برنامج العمل السنوي للمجلس يمكن ان تتطلب مدة زمنية أكثر من التي كانت متوقعة، و أيضا يمكن أن يطرأ تغيير أو تحيين لبرنامج العمل لذلك من الممكن ان لا يصل المجلس للهدف المسطر في إعداد سبع تقارير.

تعليق

يهدف هذا المؤشر الى تعبئة الذكاء الجماعي لفئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل بلورة آراء و إنجاز دراسات في إطار مقاربة تشاركية.

المؤشر 2.1.129 : نسبة جلسات الإنصات المنظمة من أجل إدلاء المجلس بآرائه وإصدار تقاريره

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	47	30	30	30	30	30	2021

■ توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد جلسات الإنصات المنعقدة مع الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين على المجموع السنوي للاجتماعات المنظمة.

■ مصادر المعطيات

استدعاءات الحضور المرسلة للمشاركة في جلسات الانصات.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

في إطار أنشطته ينظم المجلس ورشات عمل للإنصات للأطراف المعنية بالدراسة حيث يعرف ذلك حضور مالا يقل عن خمسة فاعلين، و بذلك يتم احتساب تدخل كل فاعل بمثابة جلسة انصات.

■ تعليق

يعمل المجلس على تخصيص 30 في المائة على الأقل من اجتماعات لجانه لجلسات الانصات للمؤسسات و الخبراء المعنيين بموضوع التقرير أو الرأي.

المؤشر 3.1.129 : نسبة الآراء والتقارير المصوت عليها بالإجماع

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	72	100	100	100	100	100	2022

■ توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد الآراء والتقارير المصوت عليها بالإجماع على العدد الإجمالي للآراء والقرارات المصادق عليها، و يعبر ايضا على مدى توافق اعضاء المجلس.

■ مصادر المعطيات

محاضر دورات الجموع العامة المنعقدة خلال السنة.

■ **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد المجلس في إنجاز تقاريره و آراءه على المقاربة التشاركية بين جميع مكوناته، ونظرا لطبيعة بعض التقارير المنجزة فيكون من الصعب الحصول على إجماع كافة مكونات المجلس أثناء التصويت في أشغال الجمعية العامة.

■ **تعليق**

يسعى المجلس من خلال هذا المؤشر لإبراز توافق مكوناته حول التقارير و الآراء موضوع أشغاله.

الهدف 2.129: تشجيع آليات التشاور و الشراكة

المؤشر 1.2.129 : عدد التظاهرات التي نظمها المجلس

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	7	6	6	6	6	6	2022

توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد التظاهرات التي نظمها المجلس خلال السنة.

مصادر المعطيات

سجل حول التظاهرات المنظمة.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

يسعى المجلس لتنظيم سنة تظاهرات وطنية و دولية خلال السنة، غير انه من الممكن ألا يصل لهذا العدد نظرا لإعطائه الأولوية لإنجاز الإحالات و أيضا نظرا لأجندة المؤسسات الدولية المعنية بهذه التظاهرات.

تعليق

المؤشر 2.2.129 : نسبة الآراء والتقارير المرسله للسلطتين التشريعية و التنفيذية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100	2022

توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد التقارير و الآراء المرسله للسلطتين التنفيذية و التشريعية على عدد لتقارير و الآراء المنجزة خلال السنة.

■ مصادر المعطيات

سجل حفظ المراسلات الادارية للمجلس.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

بعض التقارير و الآراء التي يتم المصادقة عليها في شهر دجنبر لا يتم ارسالها الى السلطتين التنفيذية و التشريعية الا في بداية السنة القادمة.

■ تعليق

المؤشر 3.2.129 : نسبة الهيئات التي تستفيد من عمليات نشر و توزيع إنتاجات المجلس

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	100	100	100	100	100	2022

■ توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد الهيئات التي تستفيد من عمليات نشر و توزيع إنتاجات المجلس على عدد الهيئات المنصت اليه.

■ مصادر المعطيات

سجلات توزيع اصدارات المجلس.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

بعض التقارير و الآراء المنجزة خلال السنة الحالية لا يمكن توزيعها إلا في السنة القادمة.

■ تعليق

بعض التقارير و الآراء المنجزة خلال السنة الحالية لا يمكن توزيعها إلا في السنة القادمة، و ذلك راجع لما تتطلبه خدمات الترجمة، التدقيق اللغوي، وأشغال النسخ و التي تصل لحدود الشهرين.

الهدف 3.129: تحديث مناهج ووسائل التدبير الإداري و إدارة البرامج والأنظمة المعلوماتية للمجلس

المؤشر 1.3.129 : نسبة جاهزية الأنظمة المعلوماتية للمجلس

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	95	96	97	98	98,50	99	2022

توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد الأعطاب المعلوماتية التي يتم إصلاحها بالنظر للعدد الإجمالي للأعطاب المسجلة خلال السنة.

مصادر المعطيات

تقارير حول عمليات التدخل المنجزة لإصلاح الأعطاب المسجلة و المدونة في بطاقات أو تقارير عمليات التدخل أو سجلات مخصصة لهذا الغرض أو باستعمال التقنيات المعلوماتية.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار أعطابا أخرى كتلك ذات المصدر الكهربائي.

تعليق

يهدف هذا المؤشر لإبراز جاهزية الأنظمة المعلوماتية للمجلس و مدى استجابتها لأنشطته.

المؤشر 2.3.129 : معدل نجاعة تدبير الموارد البشرية

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2022	8	8	8	8	8	8	%

■ توضيحات منهجية

يعبر هذا المؤشر عن عدد موظفي تسيير الموارد البشرية مقارنة بعدد موظفي المجلس.

■ مصادر المعطيات

عدد موظفي مصلحة الموارد البشرية.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

هذا المؤشر قار نظرا لأن عدد موظفي الموارد البشرية كاف للعدد الإجمالي لموظفي المجلس.

■ تعليق

الحفاظ على نفس عدد موظفي الموارد البشرية و تطوير عملهم عن طريق برامج معلوماتية لتسيير الموارد البشرية.

المؤشر 3.3.129 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين

سنة القيمة المستهدفة	القيمة المستهدفة	التوقع 2021	التوقع 2020	مشروع قانون المالية 2019	قانون المالية 2018	إنجاز 2017	الوحدة
2022	70	50	40	30	7	8	%

■ توضيحات منهجية

عدد الموظفين المستفيدين من التكوين على العدد الإجمالي لموظفي المجلس.

■ مصادر المعطيات

مخطط تكوين موظفي المجلس.

■ حدود و نقاط ضعف المؤشر

لا يأخذ بعين الاعتبار التكوينات المجانية.

■ تعليق

يهدف هذا المؤشر الى ابراز أهمية التكوين لفائدة موظفي المجلس.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعران

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

• جدول 8 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

%	الأعداد			الدرجات/الرتب
	المجموع	الاناث	الذكور	
6,25	3	1	2	موظفي التنفيذ (السلاالم من 5 إلى 6 و السلاالم المطابقة)
12,5	6	3	3	موظفي الإشراف (السلاالم من 7 إلى 9 و السلاالم المطابقة)
81,25	39	16	23	الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلاالم المطابقة)
100	48	20	28	المجموع

• جدول 9 : التوزيع حسب المصالح

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
100	48	21	27	المصالح المركزية
0	0	0	0	المصالح اللامركزية
100	48	21	27	المجموع

• جدول 10 : التوزيع حسب الجهات

%	الأعداد			المصالح
	المجموع	الاناث	الذكور	
0	0	0	0	جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
0	0	0	0	جهة الشرق
0	0	0	0	جهة فاس - مكناس
0	0	0	0	جهة الرباط - سلا- القنيطرة
0	0	0	0	جهة بني ملال - خنيفرة
0	0	0	0	جهة الدار البيضاء- سطات
0	0	0	0	جهة مراكش - أسفي
0	0	0	0	جهة درعة - تافيلالت
0	0	0	0	جهة سوس - ماسة
0	0	0	0	جهة كلميم - واد نون
0	0	0	0	جهة العيون -الساقية الحمراء
0	0	0	0	جهة الداخلة - واد الذهب
100	0	0	0	المجموع

■ تعليق

يسعى المجلس لتعزيز موارد البشرية السنة القادمة عن طريق توظيف أطر و خبراء جدد.

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعران

• جدول 11 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

العدد	النفقة	
48	35 837 000	النفقات الدائمة
0	0	المناصب المحذوفة
0	0	عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
0	0	عمليات الإدماج
	0	مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
	0	الترقيات في الدرجة والرتبة (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)
48	35 837 000	نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين
	0	نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة
	35 837 000	نفقات الموظفين المتوقعة

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 129 : إبداء الآراء وإنجاز التقارير

■ مشروع 1 : إنجاز الدراسات وإبداء الآراء ذات الطابع الاقتصادي و الإجتماعي والبيئي والمرتبطة بالتنمية الجهوية

المبالغ المخصصة لها	العمليات
التعاقد مع تسع خبراء خارجيين للقيام باستشارات أو المساعد التقنية بغلاف مالي لا يتجاوز 450000 درهم لكل استشارة.	تأمين الشروط والظروف الملائمة لتمكين أعضاء المجلس من القيام بالمهام المنوطة بهم على أحسن وجه؛
التعاقد مع مكتب خاص بالترجمة الفورية للسهر على ترجمة أشغال الجمعية العامة و أيضا الملتقيات و التظاهرات المنظمة بغلاف مالي سنوي في حدود 400000 درهم	دعم مجهود أعضاء المجلس من أجل إنجاز آرائه وتقاريره باللجوء الى الخبرات التقنية والعلمية الملائمة (الخبرة الداخلية والخارجية، الترجمة، التدقيق اللغوي..)
التعاقد مع مقاول لتنسخ إنتاجات المجلس عن طريق صفقة إطار بمبلغ 800000 درهم.	طبع ونشر إصدارات المجلس؛
التعاقد مع مؤسسات فندقية لإيواء أعضاء المجلس ومدعويه خلال التظاهرات التي ينظمها في حدود مبلغ 3 مليون درهم سنوية.	وضع إنتاجات المجلس رهن إشارة الجمهور وتسهيل الولوج إليها عبر تأهيل وتنشيط الموقع الإلكتروني للمجلس على شبكة الأنترنت؛
	تنظيم ندوات صحفية؛
	إنجاز تسجيلات فيديو لأشغال مختلف أجهزة المجلس

■ مشروع 2 : تشجيع آليات التشغيل والشراكة

المبالغ المخصصة لها	العمليات
تنظيم ثلاثة ملتقيات وطنية بمبلغ 250000 درهم لكل ملتقى	تشجيع الإنصات والتشاور بتنظيم جلسات للإنصات وورشات حول المواضيع التي تدرج ضمن دائرة اهتمام المجلس؛
تنظيم أربع ملتقيات دولية بمبلغ 250000 درهم لكل ملتقى	تشجيع الإنصات للمؤسسات غير الحكومية؛
تنظيم مناظرة دولية بمبلغ 1500000 درهم	تنظيم تظاهرات و لقاءات على الصعيدين الوطني والدولي؛
تنظيم خمس ندوات صحفية	تقوية حضور المجلس في المؤسسات الدولية (أداء واجبات الانخراط في تلك المؤسسات).
المشاركة في عشر ندوات وطنية	
المشاركة في عشر ندوات دولية	
المساهمة في الهيئات الجهوية والدولية بمبلغ 81000 درهم سنوية	
يدخل في إطار مصاريف إنجاز الملتقيات جميع الخدمات المتعلقة بالتواصل، الترجمة الإيواء الإطعام و كراء السيارات...	

■ مشروع 3 : تحسين قيادة المؤسسة

المبالغ المخصصة لها	العمليات
تخصيص مبلغ 8000 درهم ليومين من التكوين لكل موظف	وضع دليل مرجعي لتوصيف الوظائف و المهارات؛
تخصيص مبلغ 300000 درهم لوضع دليل مساطر و مخطط تكوين الموارد البشرية	تدعيم كفاءات و مهارات الموارد البشرية للمجلس من خلال وضع و تفعيل مخطط للتكوين؛
صيانة وإصلاح عتاد المعلومات : 3100 درهم تشمل صيانة جهاز الحاسوب ، آلة النسخ و الأجهزة المماثلة لهم	تعميم التطبيقات المعلوماتية؛
صيانة وإصلاح العتاد التقني و السمعي البصري : 1400000 درهم دراسات معلوماتية 700000 درهم	مواصلة مجهود وضع دليل المساطر؛
تتم تطوير التطبيقات المعلوماتية و تسيير الموقع الإلكتروني للمجلس	وضع نظام للمراقبة و التدقيق الداخلي.

■ مشروع 4 : دعم المهام

المبالغ المخصصة لها	العمليات
وجيبة الكراء بالنسبة للمتر المربع : 1009 درهم	صيانة و ضمان جاهزية المجلس
واجبات الاتصال السنوية : 1400000 درهم	ترشيد و عقلنة استعمال الموارد
واجبات تهيئة مقر المجلس بالنسبة للمتر المربع : 836 درهم	
مصاريف الدراسات السنوية المتعلقة بتهيئة مقر المجلس : 160000 درهم	
مصاريف الحراسة و النظافة : 1200000 درهم	
مصاريف النقل و التنقل و التعويضات : 4000000 درهم	

■ مشروع 5 : مساعدة للأعمال الإجتماعية

تقديم دعم مالي لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و أعوان المجلس في إطار عقد شراكة بما قدره 800000 درهم.